أهمية الاحصاء وسبل ترقية دوره في التنمية المحلية

إعداد : د. سونيا بيطار (أستاذة جامعية و باحثة)

أحرزت فكرة التنمية انتشاراً واسعاً منذ الستينيات، وكانت بالنسبة لدول العالم الثالث هدفاً رئيساً وموجهاً لسياساتها وخططها وبرامجها التنفيذية، كما أعطت الشعوب أملاً بالتطور والتقدم والرفاهية. ومنذ ذلك الحين، كانت التجارب الدولية على اختلاف مصادرها تحدث التطور تلو الآخر في مفهوم التنمية، الذي انطلق من قاعدة اقتصادية بحتة، تتجه إلى تنمية الإنتاج، وزيادة الثروة على المستويين القومي والفردي، إلى جانب الاهتمام بتوفير الخدمات التي من شأنها رفع مستوى الحياة الاجتماعية صحياً وتربوياً ومعيشياً... ومن ثم تقدم هذا المفهوم نحو اعتماد التلازم بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، ليظهر مفهوم التنمية الشاملة[1]. استمر مفهوم التنمية بالتطور، ليأخذ شكلاً متكاملاً بارتكازه إلى الناس، فنشأت التنمية البشرية باعتبارها عملية تهدف لتوسيع خيارات الناس، وذلك عن طريق توسيع القدرات البشرية والطريقة التي يعمل بها الناس، أي ما يفعله الناس وما يمكن أن يفعلوه[2].

أما التطور الهام على المستوى التطبيقي، فتمثل بالتوجه نحو تعزيز التنمية المحلية، المرتكزة إلى مفهوم التشاركية. ما يعني القيام بمجموعة من العمليات والنشاطات الوظيفية الهادفة إلى النهوض بكافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي، بالارتكاز إلى المشاركة المجتمعية المتمثلة بالجهود التي يقوم بها الأفراد بجميع فئاتهم لحل مشكلاتهم،[3]، وكذلك بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وبالتفاعل مع السلطات المحلية في مجال تقييم القدرات والحاجات وبناء الخطط والبرامج، والمشاركة الفعالة في التنفيذ وأخيراً في التقييم. ويتحقق

[1] مهى المقدم، 1978. مقومات التنمية الاجتماعية ومقوماتها، بيروت: معهد الانماء العربي، ص. 26.

[2] عبدالله عطوي، 2004. السكان والتنمية البشرية، بيروت: دار النهضة العربية، ص. 23

[3] وليد هلال، 2010. تقرير حول منهج الاسكوا في برامج ومشاريع التنمية المحلية والتنمية بالمشاركة، الأمم المتحدة، ص. 7.

من هذه المشاركة تلبية حاجات المشاركين من جهة، وتحقيق الصالح العام من جهة أخرى. إذن فالتنمية المحلية هي عملية تغيير تتم من القاعدة الى القمة، وُتبنى على المشاركة الفاعلة لمختلف الفاعلين المحليين في سبيل الوصول إلى التحسين المادي والثقافي والروحي للأفراد. وهذه العملية لا تكتمل دون مراعاة المحيط الذي يعيش فيه الإنسان[4]. وهذه المشاركة تؤدي الى رفع الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات وتضاعف من فعاليتها التنموية. [5]

ما تجدر الإشارة إليه، هو أنه في كل مراحل تقدم عملية التنمية مضموناً وتطبيقاً، كان علم الإحصاء الأداة الرئيسة لتحديد القدرات واستقصاء الحاجات، وتمّ الارتكاز على معطياته لبناء الخطط العلمية الدقيقة، ومن ثم اللجوء إليه لقياس وتقييم مستوى التقدم المحقق.

هذه الاعتمادية كانت مع مرور الزمن، تشهد ترسخاً وتحسناً مستمرين. فاليوم، باتت المجتمعات تتجه أكثر فأكثر إلى الاعتماد على البيانات الإحصائية، وذلك نتيجة التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي نحو التحول إلى مجتمع معلوماتي، يعتمد فيه المخططين وأصحاب القرار في مؤسسات القطاعين العام والخاص، وكذلك الأفراد والجماعات من باحثين ومهتمين وسواهم، على المعلومات والبيانات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية الدقيقة، لمساعدتهم على تحديد الخيارات المتاحة، سبيلاً للتمكن من وضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة واتخاذ القرارات اللازمة، لانجاز التقدم المنشود في تنمية المجتمع على مختلف المستويات الوطنية والمحلية وشتى المجالات المجتمعية.[6]

يواجه الباحثون في لبنان مشكلة غياب، مقصود أحياناً، لقاعدة إحصاءات دقيقة يمكن للدراسات والأبحاث أن تستند عليها. فعدا عن النقص في الإحصاءات، هناك تضارب في الأرقام الواردة في المسوحات الجزئية لبعض الوزارات والجهات المعنية. إضافة إلى ذلك، يوجد ندرة في المتخصصين الإحصائيين المؤهلين لإجراء أبحاث كمية ذات قيمة تحليلية عالية. ولذلك كله فإن الأبحاث الكمية بأغلبها تعتمد على الإحصاء الوصفي بأحسن الأحوال.

---

[4] عبد الحسن الحسيني، 2018. التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة – قراءة في تجارب الدول العلربية وفلسطين المحتلة والصين وماليزيا، بيروت: الدار العربية للعلوم، ص. 14.

[5] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، 1998. التنمية المحلية في المناطق الريفية العربي، مفاهيم وتجارب، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، ص. 17.

[6] ا الأمم المتحدة، 2004. إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية، شعبة الإحصاءات، دراسات في الطرق، السلسلة واو، العدد 88، دليل التنظيم الإحصائي، ط3، تشغيل الوكالات الإحصائية وتنظيمها، نيويورك: الأمم المتحدة، ص 2.

مساهمة في محاولة إيجاد المخارج لتلافي هذه المشكلة المعوقة للتنمية ببعديها الوطني والمحلي، فإننا سنلقي الضوء في هذه الورقة على نقاط ثلاث هي التالية :

- النقطة الأولى: أهمية الإحصاء في التنمية المحلية.
- النقطة الثانية: قواعد العمل المناسبة، والشروط الواجب توافرها.
- النقطة الثالثة: آليات ووسائل تفعيل دور الاحصاء في التنمية المحلية.

النقطة الأولى: أهمية الإحصاء في التنمية المحلية.

يعنى علم الإحصاء بجمع الحقائق التي تؤشر على حالة الدولة أو المجتمع وبتصنيف تلك الحقائق ومناقشتها، بمعنى آخر، هو العلم الذي يختص بالطرق العلمية لجمع البيانات وتنظيمها وتلخيصها وعرضها ثم تحليلها وتفسيرها، وإجراء المقارنات واستنتاج العلاقات بين المتغيرات بهدف استخدامها في اتخاذ القرارات المناسبة.

تتكون كلمة الإحصاء (statistics) من جزئين: (state) وتعنى الدولة او الحكومة، و (istics) ومعناها المتعلقات، وبذلك تدل الكلمة على كل ما يتعلق بالدول او متعلقات الحكومة. وفى اللغة العربية سمي علم الاحصاء وهو العلم الذي يتعلق بالعد والحصر والاحصاء.

تاريخياً، استخدمت المجتمعات البشرية الإحصاء، كنظام للعد والترقيم لانشطة الدولة كما هو مدون في مسلة حمورابي وآثار الحضارات البابلية والاشورية واليونانية ووادي النيل، فعمليات البيع والشراء وحساب الجند والحيوانات تعتبر كلها عمليات احصائية برغم بساطتها. وقد استخدم هذا العلم قدماء المصريين حيث قام بناة الأهرام بعمل تعداد لسكان مصر وثرونها، واستخدموا النتائج في تنظيم مشروع البناء. وكذلك قام رمسيس الثاني بعمل تعداد للسكان لغرض توزيع الأراضي عليهم بطريقة عادلة.[7]

عرف المسلمون فكرة الاحصاء واستخدموه في عد افراد الجيش والضرائب والأسلحة. ويستخدم العرب بعض المقاييس الإحصائية مثلا (خير الامور اوسطها)، وكذلك فقد ورد الاحصاء في القرآن الكريم (واحصاهم وعدهم عدا).

اما في العصور الحديثة وتحديداً خلال القرن السابع عشر، تطور علم الإحصاء مع ولادة الاحصاء الحيوي

[7] أشرف أحمد أبو حليمة، 2018. الاحصاء في العلوم السلوكية والتربوية والاجتماعية، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص. 23.

على يد الانكليزيJhon GRANT الذي كان اول من أحصى الولادات والوفيات وقام بحساب توقعات البقاء عند اعمار مختلفة ونشر نتائج ابحاثه عام 1662. ومع الثورة الصناعية في أوروبا، كثرت المشكلات الصناعية والتي استدعت استخدام الوسائل العلمية والعملية الكفيلة بحل هذه المشكلات وتوقع نتائجها مستقبلا. وأدى كل ذلك الى ازدياد الإعتماد على علم الإحصاء.[8]

تطور الإحصاء مع تطور وظائف الدولة الحديثة وتنوعها، بالتوازي مع تطور الاستعانة بالنظريات الرياضية (خاصة علم الاحتمالات وقوانينها) في فهم المسائل وشرحها وتحليلها، ونتيجة لذلك اكتسب علم الإحصاء الصبغة العلمية وجذب اليه اهتمام العلماء في الكثير من الدول، فنشأت الجمعيات العلمية للإحصاء، وصدرت المجلات العلمية المتخصصة بهذا العلم، وعقدت المؤتمرات لمناقشة الأبحاث الإحصائية[9]. إلا أن التطور الكبير الذي شهده الإحصاء ترافق مع تطور المعلوماتية، حيث أصبح بالإمكان جمع المعطيات من عينات كبيرة تمثل المجتمع المدروس، ودراسة متغيرات متعددة وشبكها مع بعضها البعض وتحليلها وتفسيرها بالإعتماد على إختبارات وطرق إحصائية متقدمة، من الصعب بل من المستحيل إنجازها يدوياً. فقد أدى التقدم المحرز في تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا الكمبيوتر والبرامج الإحصائية المرتبطة بها الى تطور كبير في نطاق عمل المؤسسات الإحصائية وقدرتها على معالجة البيانات الخام.[10] وبذلك أصبح الإحصاء وسيلة مهمة في البحث العلمي في مجال العلوم الصرفة، أو العلوم الإنسانية، ومن هذه المجالات: الطب، الهندسة، الاقتصاد، الصناعة، الزراعة، علم الاجتماع، علم النفس، الإدارة، الرياضة.

من المسلّم به أن الانتقال من مستوى تنموي إلى آخر، يستدعي وضع خطة أو برنامج متكامل ومحدد الأهداف والخطوات من جانب الجهات المحلية المعنية، ونقصد هنا البلدية. وما يضمن هذا الانتقال، هو اعتماد قادة تحديد السياسات والخطط والبرامج على معطيات دقيقة ومعلومات واضحة.

إذا طلب منا أن نفسر حدث ما، فمن الممكن ان نقوم بذلك دون مساعدة الإحصاءات، ولكن التفسير ينجح أكثر إذا استندنا على الإحصاءات. ذلك أن الإحصاءات تسمح: بالكشف عن الواقع، بإعداد خطط أفضل،

---

[8] قيس علوش: "الإحصاء"، جامعة بابل، كلية الإارة والاقتصاد، متوفر على الرابط:
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&depid=3&lcid=38368 ، تاريخ الدخول: أيار 2020.

[9] أشرف أحمد أبو حليمة، مرجع مذكور سابقاً، ص. 24.

[10] الأمم المتحدة، دليل التنظيم الاحصائي، مرجع مذكور سابقاً، ص 30.

متابعة مراحل تنفيذ الخطط، وبالتحقق من النتائج. فنحن "نحتاج الى الإحصاءات لا لمجرد توضيح الأشياء بل لكي نعرف أيضاً بدقة ما يحتاج الى الشرح".[11]

الإحصاءات هي أساس لمجموعة هائلة من القرارات اليومية الخاصة والعامة. ولقد جاء في رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي للإحصاء (20 تشرين الأول من كل سنة):

"لقد تغلغلت الإحصاءات في جميع جوانب الحياة العصرية. وهي الأساس الذي يقوم عليه كثير من القرارات التي تتخذها الحكومات والشركات والمجتمع المحلي. وهي توفر معلومات عن الاتجاهات والقوى التي تؤثر على حياتنا وتسمح لنا بفهمها. وتؤثر الإحصاءات التي تُجمع عن طريق المسوح والتعدادات على التخطيط للمدارس والمستشفيات والطرق ومرافق كثيرة غيرها".[12]

ليس القصد من العملية الإحصائية جمع أكبر قدر من الأرقام كي ندعي أننا على دراية تامة بأحوال المجتمع المحلي، ذلك أن سبب الرقم أهم من الرقم نفسه، فتحليل سبب الفقر أهم من رقم الفقر. ففي الواقع، إن جمع الأرقام هو أمر، أما ماذا سنفعل بعد الحصول على الرقم هو أمر آخر، فالأكثر أهمية على هذا المستوى هو إختيار الطريقة التي نعرض فيها الأرقام لتكون مفهومة ولنستفيد منها. وعليه، لا يكفي أبداً الحصول على إحصاءات دقيقة، بل يجب معرفة تفسيرها، سواء بالنظر إلى الأرقام الأساسية منفردة، أو بالموالفة بين الأرقام المجمعة لتوضيح الرقم الأساسي، واستخلاص النتائج للإنتفاع منها، على سبيل المثال، لا تكافح معرفة الأرقام الجريمة، بل تساعد في إتخاذ القرارات المناسبة، وسن القوانين الكفيلة بخفض معدلات الجريمة. وكذلك الأمر، لتفسير دقيق لمؤشر الفقر يجب ان نأخذ بعين الإعتبار مؤشرات التعليم والصحة والبطالة...

تطورت المؤسسات الإحصائية منذ تسعينيات القرن الماضي في معظم الدول العربية ومنها لبنان، حيث تعزز الإتجاه نحو استخدام الإحصاءات الرسمية كمدخل في صنع السياسات واتخاذ القرارات التي تحتاجها النشاطات الاقتصادية والإجتماعية بما يتوافق مع متطلبات كل بلد[13]. تعتبر البيانات الإحصائية الأساس في

---

[11] J.A. SCHUMPETER, 1955. History of Ecomomic Analysis. London: Allen and Unwin.

[12] متوفر على الموقع https://www.un.org/ar/events/statisticsday/sg_message.shtml، تاريخ الدخول: أيار 2020

[13] اسماعيل علوان الدليمي،2008. الهياكل التنظيمية للأجهزة الإحصائية في الدول العربية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، حزيران – آب 2008، ص. 1.

وضع الخطط التنموية ومتابعتها. وهي من أهم الأدوات التي يستخدمها راسمو السياسات ومتخذو القرارات في مختلف المجالات (الصحة، التعليم، المالية،...). وعليه يمكن التحدث عن البنية التحتية الإحصائية التي تلعب دوراً مهماً في التخطيط السليم.

إن مواكبة التطور العلمي تتطلب بناء القدرات الإحصائية: أي القدرة على جمع وانتاج ونشر الإحصاءات الصحيحة وذات العلاقة والاستخدام الواسع، والتي تمتاز بالدقة الكافية والتكلفة القليلة نسبيا والمستندة إلى تصانيف ومعايير معتمدة دولياً. أما الجهات المعنية بمسألة بناء القدرات الإحصائية فهي المؤسسات الإحصائية، الوحدات الإحصائية المنتجة للبيانات في المؤسسات الحكومية وموظفو الإحصاء بجميع فئاتهم، ومستخدمي البيانات. وهنا تبرز ضرورة تسهيل تدفق البيانات الى المؤسسة الاحصائية وبالعكس، ومنح الاحصائيين فرصة تحليل البيانات واعداد الدراسات.

<u>النقطة الثانية: قواعد العمل المناسبة، والشروط الواجب توافرها</u>

السؤال الذي يطرح هنا: كيف نستفيد من الإحصاءات بشكل أفضل؟

لمعالجة هذه المسألة لا بد من التركيز على عدد من النقاط :

1 – كفاءة العاملين على الإحصاءات: من الضروري وجود فريق يتمتع بالكفاءة والمهارات العالية لضمان جودة ونوعية العملية الإحصائية في كافة مراحلها: جمع – تبويب – عرض – وصف – تحليل. لذلك من الضروري تعميق تواصل الجامعة مع المجتمع المحلي باعتبار أن الكفاءات المطلوبة لإدارة وإنجاز العملية الإحصائية متوفرة فيها، وبوسعها توفيرها.

2 – الوعي الإحصائي: يرتبط نجاح العمل الإحصائي بشكل أساسي بمدى استعداد أفراد المجتمع ومؤسساته لتوفير البيانات والمعلومات الدقيقة التي يمكن الاعتماد عليها في وضع البرامج والخطط على مختلف المستويات. ولأن الوعي الإحصائي ما يزال دون المستوى المطلوب، فإن العديد من الصعوبات تواجه المحققين في الحصول على البيانات الدقيقة من بعض الأسر والمؤسسات، مما يتطلب بذل الجهود لتنمية الوعي الإحصائي في المجتمع عبر الوسائل المختلفة، مثل تنظيم الندوات وإعداد النشرات..

3 – تحويل الإحصاءات إلى خطط: إن الغاية من توفير البيانات والمعلومات الإحصائية تتمثل في استخدامها في اتخاذ القرارات وصنع السياسات وتقويم الأداء. فالبيانات والمعلومات الإحصائية تتيح لنا

إمكانية التنبوء بالإحتياجات وفهم طبيعتها وآثارها[14]، كما تكشف هذه المعلومات المشكلات، وتسمح لنا بترتيبها وفق جدول للأولويات، أي وفق أهمية الحاجات بالنسبة للمجتمع المحلي، ومن ثم يأتي دور المؤسسات العملاني وفي مقدمتها البلدية في تحديد طبيعة المشروعات التنموية ذات الجدوى، التي يمكن اقتراحها للتغلب على المشكلات وفق أولوياتها، ووفق الإمكانيات الذاتية المحلية المتوفرة.

فالبلدية، كما هو معلوم، هي ركن أساسي في التنمية المحلية نظراً للصلاحيات المعطاة لها حسب القانون البلدي اللبناني[15]. وهي تعنى بكل شأن ذي منفعة عامة، وهي شبيهة بحكومة محلية، وهي أيضاً إطار مناسب لتفعيل مشاركة المواطنين في إدارة الشأن العام[16]. وبناء على ذلك، تلعب البلدية دوراً أساسياً في التخطيط للتنمية المحلية، تحت رقابة السلطات المركزية[17]. لذا، فإن تحدي عصرنة العمل البلدي بما يضمن جودة الخدمات وسرعتها، والقدرة على الاستشراف والتخطيط، يتطلب وجود جهاز إداري كفوء، واستخدام التقنيات الحديثة كالمكننة وتوفر المعلومات حول الواقع الديمغرافي والاجتماعي والثقافي والبيئي والاقتصادي للنطاق البلدي.[18]

4 – إتاحة المعلومات والبيانات الإحصائية : من مصلحة البلدية، التي يقع على عاتقها مسؤولية أساسية في تحقيق التنمية المحلية، كما سبق وذكرنا، أن تفتح قنوات الاتصال والتفاعل لتبادل القضايا والآراء لتحسين الحياة عن طريق العمل الجماعي التفاعلي بين مختلف القطاعات الرسمية والخاصة والأهلية.

كي نرفد هذه العملية بأكبر قدر ممكن من عوامل النجاح، ولكي نحقق أوسع مشاركة قاعدية، لا بد من التعامل مع العملية الإحصائية بوصفها نظاماً[19]، وتوفير البيانات والمعلومات الإحصائية الدقيقة والصحيحة التي يحتاجها المجتمع بمختلف قطاعاته ومستوياته المؤسساتية والجمعية والفردية. وبما ان الإحصاءات غير

---

[14] الأمم المتحدة، دليل التنظيم الاحصائي، مرجع مذكور سابقاً، ص 33.

[15] قانون البلديات وقانون المختارين والمجالس الاختيارية، الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم 118، بتاريخ 30 حزيران 1977، معدل بتاريخ 29 كانون الأول 1997.

[16] مشروع الأمم المتحدة الإنمائي، المديرية العامة للدراسات والمعلومات، 2002. ندوة حول واقع العمل البلدي في إطار اللامركزية الإدارية. مجلس النواب اللبناني، 8 تموز 2002، ص 3.

[17] سليمان ولد حامدون، 2010. اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية، ليبيا: منتدى الموارد البشرية، ص 10.

[18] ديمة صادر، 2018. تجربة العمل البلدي في لبنان: الإنجازات والعوائق والتحديات. بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ص. 40.

[19] الأمم المتحدة، دليل التنظيم الاحصائي، مرجع مذكور سابقاً، ص 2.

معروفة بما فيه الكفاية، فإن توفير إستغلال الإحصاءات على نحو أشمل يعتبر جزءا لا يتجزأ من الجهود المطلوبة لتعزير العمل الإحصائي.[20]

وتجدر الإشارة الى أن المبادئ العشر للاحصاء التي وضعتها الأمم المتحدة، تهدف الى حصول المستخدم على بيانات إحصائية مستقلة، موثوق بها، سرية، مع حرية الوصول اليها، قابلة للمقارنة، إطلاع الجمهور على النصوص التشريعية. وتماشياً مع هذه الأهداف، فقد تمت مراجعة النصوص القانونية المنظمة للنشاط الإحصائي للمنظومة الإحصائية في العديد من البلدان.[21]

النقطة الثالثة: آليات ووسائل تفعيل دور الاحصاء في التنمية المحلية.

إن إحداث نقلة نوعية في المنظومة الإحصائية، يتطلب إنشاء مرجعية معلومات مركزية هدفها تأمين المعلومات الدقيقة من مصادرها المختلفة، الوطنية والمحلية[22]، وذلك من خلال التنسيق على المستوى المركزي ما بين إدارة الإحصاء المركزي، ومختلف المراكز الإدارية في الوزارات والمؤسسات العامة والخاصة، من جهة، وبين مختلف المراكز والمؤسسات المنتجة للمعلومات الإحصائية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والحرص على تقوية حلقات التواصل ما بين مكونات المنظومة الإحصائية وبينها وبين والمستفيدين منها. هنا تبرز أهمية التشبيك الألكتروني بين مختلف مكونات المراكز والمؤسسات الإحصائية والمعلوماتية، لضمان تأمين البيانات والمعلومات الإحصائية في الوقت المناسب وبالكفاءة اللازمة.

هكذا، فإن توفير البيانات الإحصائية الدقيقة والموثوقة، وتيسير الاستفادة منها، يعتبر ركناً أساسياً في رفد جهود التنمية المحلية، التي تقع على عاتق البلدية المنوط بها تطوير الأوضاع الاقتصادية والتربوية والصحية والبيئية في نطاقها. وذلك من خلال توفير المشاركة الواعية لمختلف العناصر الفاعلة في المجتمع، وعقلنة

---

[20] Handbook of Statistical Organization: A Study on the Organization of National Statistical Services and Related Management Issues (1980). Studies in Methods Series F, Nu.28 (United Nations Publication), p. 25.

[21] Euroststst, "Cadre juridique pour les statiatiques europeennes: la loi statistique" compact guide. Edition 2010, p. 3.

[22] الأمم المتحدة، دليل التنظيم الاحصائي، مرجع مذكور سابقاً، ص. 11.

الحوار والتفاعل بين مختلف شرائح المجتمع وتلويناته، بما يضمن وضع الخطط الرشيدة، وتوسيع المشاركة الشعبية والمؤسساتية في عمليات التنمية الواعية والموثوقة.

إلى جانب البلدية وبالتفاعل معها، تلعب الجامعة دوراً تنموياً أساسياً، حيث يؤدي التعليم الجامعي ثلاثة وظائف رئيسة هي التعليم وإعداد القوى البشرية والبحث العلمي إضافة إلى خدمة المجتمع، وهو بذلك يضطلع بدور بالغ الأهمية في تطوير المجتمع وتنميته، فغاية الجامعة الحقيقية ومبرر وجودها ومشروعيتها تتمثل بارتباطها بمجتمعها وخدمته.

لقد أدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي شهدها العالم المعاصر إلى حدوث تحولات في فلسفة الجامعات ورسالتها ووظائفها وأدوارها، لمواكبة تلك التطورات من خلال التصدي لحل المشكلات التي يواجهها المجتمع[23].

تضم الجامعات غالباً نخبة من العلماء والباحثين في مختلف التخصصات يمكن الاستفادة من خبراتهم في إجراء الدراسات والبحوث وتقديم الاستشارات العلمية والدورات التدريبية وسواها من الأعمال[24]. إن إنخراط الجامعة في العملية التنموية تتطلب قيام علاقة منتظمة بين الجامعة وقطاعات المجتمع الإنتاجية والخدماتية، كما تقتضي أن تنسجم برامجها وخططها مع مشكلات وقضايا المجتمع، وأن تعدّ الطالب إعداداً جيداً يجمع ما بين تحصيله المعرفي ومهاراته الميدانية، كي يساهم مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية.

إن اقتصار نشاط الجامعة على الجانب التعليمي والبحث الأكاديمي يخلق فجوة كبيرة بين رسالتها في خدمة المجتمع وطاقتها المعرفية غير المستثمرة، مما يعطل جانب أساسي من دورها في تطوير وتنمية المشاريع الاقتصادية والتنمية الاجتماعية كجزء أساسي من رسالتها الجامعية[25].

فبإمكان الجامعة أن تلعب دوراً أساسياً في تطوير النظام الإحصائي، من خلال تكوين الكوادر المؤهلة لإنتاج المعلومة الإحصائية، ونشر الثقافة الإحصائية لدى الطلاب وتعريفهم بأهمية الإحصاء في التخطيط التنموي. وفي كل ذلك تأكيد على إسهام الجامعة في بناء الدولة الوطنية الحديثة، عبر تعصير قوى الإنتاج وتنميتها والعمل على نشر الوعي[26]. وهذا يتطلب عدم الإكتفاء بتدريس الإحصاء من الجانب النظري، والتوجه نحو

---

[23] أحمد الخطيب، 2003. البحث العلمي في التعليم العالي، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص. 93.

[24] محمد نبيل نوفل، 1992. تأملات في مستقبل التعليم العالي، الكويت: دار سعاد الصباح، ص. 194.

[25] نبيه العبيدي، 2010. استراتيجية التمويل للجامعات المنتجة – جامعات المملكة العربية السعودية والبحرين نموذجاً، مجلة الأكاديمية العربية في الدانمرك، ص.4. متوفر على الموقع:
rooad.net/uploads/news/astratygyt_altmwyl_rev.1_2712331.doc ، تاريخ الدخول: أيار 2020.

[26] محمد مهدي مسعودي، 1992. "مكانة الإنتاج الجامعي في الثقافة الوطنية"، سلسلة علوم التربية، العدد 3، تونس، ص.147

تفعيل الشراكة العلمية الفعلية بين الجامعة والمؤسسات الوطنية المنتجة للإحصاءات، من اجل عدم الازدواجية وتعظيم الفائدة والاستفادة.

إن إدراك أهمية البيانات الإحصائية بالنسبة للمجتمعات الوطنية والمحلية، واعتماد الأساليب العلمية في جمعها ومعالجتها وتحليلها، وأيضاً توفيرها بأيسر السبل وأسرعها وبجودة عالية للمستفيدين منها، قضايا يجب أن تحظى بعناية مختلف الجهات المعنية بالشأن التنموي. وبالفعل، نكاد نجزم أنه لا يختلف إثنين اليوم على ضرورة استخدام البيانات الإحصائية وأهميتها عند وضع الخطط واتخاذ القرارات وصنع السياسات وتقويم الأداء. وعلى رأسي طاولة التشاركية التي تجمع مختلف مؤسسات المجتمع المدني والأهلي، إضافة إلى القطاعين العام والخاص، نجد من جهة البلدية كفاعل تنموي رئيس في التنمية المحلية الواعية الموجهة بالمعلومة الإحصائية ، ومن الجهة المقابلة نجد الجامعة كعامل مؤثر في توفير ومعالجة المعلومة الإحصائية، جمعاً وتصنيفاً وتحليلاً. على أساس هذا الوعي، والممارسة المستنيرة، والتشاركية التعاضدية، يمكن تفعيل دور علم الإحصاء في التنمية المحلية، ليصبح دوراً أساسياً في الانتقال بالمجتمعات نحو حياة أفضل.

المراجع

– أبو حليمة أشرف أحمد ، 2018. الاحصاء في العلوم السلوكية والتربوية والاجتماعية، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

– حامدون سليمان ولد ، 2010. اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية، ليبيا: منتدى الموارد البشرية.

– الحسيني عبد الحسن ، 2018. التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة – قراءة في تجارب الدول العلربية وفلسطين المحتلة والصين وماليزيا، بيروت: الدار العربية للعلوم.

– الخطيب أحمد ، 2003. البحث العلمي في التعليم العالي، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

– الدليمي اسماعيل علوان ،2008. الهياكل التنظيمية للأجهزة الإحصائية في الدول العربية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، حزيران – آب 2008.

– صادر ديمة ، 2018. تجربة العمل البلدي في لبنان: الإنجازات والعوائق والتحديات. بيروت: المركز اللبناني للدراسات.

- العبيدي نبيه ، 2010. استراتيجية التمويل للجامعات المنتجة – جامعات المملكة العربية السعودية والبحرين نموذجاً، مجلة الأكاديمية العربية في الدانمرك، متوفر على الموقع:
rooad.net/uploads/news/astratygyt_altmwyl_rev.1_2712331.doc ، تاريخ الدخول: حزيران 2020.
- عطوي عبد الله ، 2004. السكان والتنمية البشرية، بيروت: دار النهضة العربية.
- علوش قيس: "الإحصاء"، جامعة بابل، كلية الإارة والاقتصاد، متوفر على الرابط:
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&depid=3&lcid=3836 8 ، تاريخ الدخول: حزيران 2020.
- المقدم مهى ، 1978. مقومات التنمية الاجتماعية ومقوماتها، بيروت: معهد الانماء العربي.
- مسعودي محمد مهدي ، 1992. "مكانة الإنتاج الجامعي في الثقافة الوطنية"، سلسلة علوم التربية، العدد 3، تونس.
- نوفل محمد نبيل ، 1992. تأملات في مستقبل التعليم العالي، الكويت: دار سعاد الصباح.
- هلال وليد ، 2010. تقرير حول منهج الاسكوا في برامج ومشاريع التنمية المحلية والتنمية بالمشاركة، الأمم المتحدة.
- قانون البلديات وقانون المختارين والمجالس الاختيارية، الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم 118، بتاريخ 30 حزيران 1977، معدل بتاريخ 29 كانون الأول 1997.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، 1998. التنمية المحلية في المناطق الريفية العربي، مفاهيم وتجارب، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة.
- مشروع الأمم المتحدة الإنمائي، المديرية العامة للدراسات والمعلومات، 2002. ندوة حول واقع العمل البلدي في إطار اللامركزية الإدارية. مجلس النواب اللبناني، 8 تموز 2002.
- الأمم المتحدة، 2004. إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية، شعبة الإحصاءات، دراسات في الطرق، السلسلة واو، العدد 88، دليل التنظيم الإحصائي، ط3، تشغيل الوكالات الإحصائية وتنظيمها، نيويورك: الأمم المتحدة.
- Handbook of Statistical Organization: A Study on the Organization of National Statistical Services and Related Management Issues (1980). Studies in Methods Series F, Nu.28 (United Nations Publication).

- Euroststt, "Cadre juridique pour les statiatiques europeennes: la loi statistique" compact guide. Edition 2010.

- SCHUMPETER J.A., 1955. History of Ecomomic Analysis. London: Allen and Unwin.

متوفر على الموقع https://www.un.org/ar/events/statisticsday/sg_message.shtml، تاريخ الدخول: حزيران 2020